



بيان صحفي رقم 12/391

للتنشر الفوري

١٣ أكتوبر ٢٠١٢

بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها السادس والعشرين

برئاسة معالي السيد تارمان شانموغارانتام،

نائب رئيس وزراء سنغافورة ووزير المالية

تباطأت وتيرة النمو العالمي ولا تزال أجواء عدم اليقين ومخاطر التطورات السلبية الكبيرة باقية. وقد تم الإعلان عن اتخاذ إجراءات مهمة على مستوى السياسات، ولكن تظل فعالية تنفيذها وفي الوقت المناسب ضرورية لإعادة بناء الثقة. وينبغي لنا العمل بشكل حاسم لكسر حلقات الآثار المترتبة السلبية وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو القوي المتوازن وعلى أساس قابل للاستمرار. ويتعين على الاقتصادات المتقدمة إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة وتنفيذ خطط مالية تتسم بالمصدقية. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة فيتعين عليها الحفاظ على مرونة السياسات أو استخدام السياسات المرنة حسب الاقتضاء لتيسير التحرك لمواجهة الصدمات المعاكسة ودعم النمو.

الاقتصادات المتقدمة: يتعين ضمان مواصلة التعافي من الأزمة. فقد أدت زيادة التيسير النقدي إلى جعل أوضاع مالية أكثر إيجابية. ويظل تنفيذ خطط النقشف المالي الموثوقة على المدى المتوسط مطلبًا بالغ الأهمية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وينبغي ضبط خطط المالية العامة على النحو الملائم لتكون داعمة للنمو قدر الإمكان. وفي منطقة اليورو، تم إحراز تقدم ملحوظ. فقد كان قرار البنك المركزي الأوروبي بشأن "المعاملات النقدية المباشرة" وبدء العمل بآلية الاستقرار الأوروبية من التطورات الجديرة بالترحيب. لكن لا يزال هناك إجراءات أخرى ينبغي اتخاذها. ونتطلع إلى إقامة اتحاد مصرفي ومالي يتسم بالفعالية والقوة لتعزيز قدرة الاتحاد النقدي على مواجهة الصدمات، كما نتطلع إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو وتوظيف العمالة على المستوى الوطني. وفي الولايات المتحدة، تتمثل المطالب الضرورية في حل مشكلة المنحدر المالي، وزيادة الحد الأقصى للديون، وإحراز التقدم نحو وضع خطة شاملة لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة. أما في اليابان، يتعين تأمين التمويل اللازم لميزانية السنة الحالية وتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ النقشف المالي على المدى المتوسط.

الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: يواصل النشاط الاقتصادي تباطؤه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يرجع إلى زيادة ضعف الطلب الخارجي والمحلي، وفي بعض الأحيان، تشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية. وتتفاقم المخاطر في بعض البلدان بسبب تراجع أسعار السلع الأولية غير الغذائية والضغوط

الرافعة للأسعار التي تتعرض لها بعض السلع الغذائية. وسيتعين على هذه الاقتصادات أن تكفل المرونة في تنفيذ السياسات لدعم النمو، تمثيا مع عملية استعادة التوازن العالمي. وينبغي توخي المراقبة الوثيقة للآثار التي يمكن أن تترتب على ضخامة التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود وتقلبها. وقد عمد الصندوق إلى زيادة دعمه لبلدان التحول العربي ويواصل تعاونه مع السلطات في هذه البلدان لإعداد استراتيجيات إصلاح وطنية لتحقيق النمو الشامل للجميع وتوفير فرص العمل. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم واسع النطاق لهذه المنطقة. ونرحب بزيادة مشاركة الصندوق مع الدول الصغيرة ونتطلع لمواصلة عمله في هذا المجال.

البلدان منخفضة الدخل: بينما لا يزال النمو قويا في معظم البلدان منخفضة الدخل، أصاب الضعف المراكز المالية ومراكز الاحتياطيات لهذه البلدان وأصبح من الضروري استعادة الاحتياطيات الوقائية. وعلى المدى القريب، يتوفر لدى الصندوق ما يكفي من الموارد لتقديم دعم مالي إضافي للبلدان منخفضة الدخل إذا ما اقتضت الحاجة. ونرحب بقرار المجلس التنفيذي للصندوق حول استخدام المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية من حصيلة مبيعات الذهب وقدره ٢,٧ مليار دولار أمريكي في إطار استراتيجية لضمان استمرارية التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق في الأجل الطويل. ويأتي هذا القرار إلى جانب الحصول على التأكيدات اللازمة لاستخدام مبلغ قدره ١,١ مليار دولار أمريكي من الموارد المرتبطة بأرباح مبيعات الذهب لتعزيز موارد "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر" على المدى القريب. وندعو البلدان الأعضاء إلى تعجيل التصريح بهذا التمويل.

جدول أعمال السياسات العالمي: نرحب بالتوجيهات الواردة في جدول أعمال السياسات العالمي للمدير العام ونؤيد ما ورد فيه من ضرورة مواجهة الأزمة الراهنة وبناء أساس قوي للنمو في المستقبل. وتتمثل أهم الأولويات في اعتماد سياسات لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو، واستمرارية تحمل الدين، وإصلاح النظم المالية، والحد من الاختلالات العالمية. وسنقوم بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه التدابير خلال اجتماعنا القادم. ونحن ملتزمون بتعزيز مصادر النمو المحلية في اقتصادات الفائض، وزيادة المدخرات الوطنية في بلدان العجز مع تعزيز قدرة صادراتها التنافسية، وتشجيع زيادة المرونة في أسعار الصرف، حيثما أمكن. ونؤكد مجددا التزامنا بتجنب أي شكل من أشكال الحمائية في التجارة والاستثمار.

الرقابة: نرحب بتعزيز إطار الرقابة في الصندوق من خلال اعتماد قرار جديد بشأن الرقابة الموحدة، وإعداد استراتيجية للرقابة المالية وإصدار تقرير تجريبي بشأن القطاع الخارجي. وتهدف هذه المبادرات إلى دمج وجهات النظر الثنائية ومتعددة الأطراف في إطار مشورة الصندوق بشأن السياسات، ودعم تحسين تقييم المخاطر والتداعيات التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي على المستويين العالمي والقطري. ونتطلع إلى تحقيق المساواة وتوخي الفعالية في تطبيق إطار الرقابة المعزز وسوف نجري تقييما لمدى التقدم المحرز خلال الاجتماعات السنوية القادمة.

الموارد: أتاحت البلدان الأعضاء توفير زيادة كبيرة في موارد الصندوق. وتم استلام المبالغ التي تعهد بها المزيد من الأعضاء منذ إبريل الماضي لزيادة الموارد المقترضة المتاحة للصندوق بمبلغ قدره ٤٦١ مليار دولار أمريكي. ونرحب بتوقيع أول دفعة من اتفاقات الاقتراض الثنائية ونحث على اختتام اتفاقات الاقتراض المتبقية قريبا.

إصلاحات عام ٢٠١٠ نظامي الحصص والحوكمة: لقد حققنا تقدماً ملحوظاً في التصديق على إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة في الصندوق. وقد تم استيفاء معظم الشروط اللازمة لدخول الإصلاحات حيز التنفيذ. ونؤكد الحاجة الماسة لدخول هذه الإصلاحات المهمة حيز التنفيذ وندعو الأعضاء الذين لم يستكملوا الخطوات الأساسية بعد أن يقوموا بذلك.

مراجعة صيغة الحصص: تجري المراجعة الشاملة لصيغة الحصص بشكل جيد. فقد تم تحديد القضايا والاختلافات الرئيسية بوضوح. وندعو البلدان الأعضاء للتوصل إلى توافق الآراء اللازم من خلال مواصلة العمل مع المجلس التنفيذي للصندوق، مع تلقي الآراء والمساهمات من مندوبي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بعد اجتماعهم المقرر عقده في ديسمبر القادم، بهدف استكمال المراجعة بحلول يناير ٢٠١٣. ونؤكد مجدداً التزامنا باستكمال المراجعة العامة الخامسة عشر للحصص بحلول يناير ٢٠١٤.

اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: نود أن نعرب عن امتناننا لحكومة اليابان على استضافة هذه الاجتماعات. وسوف يُعقد الاجتماع القادم للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٩-٢٠ إبريل ٢٠١٣.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

١٣ أكتوبر ٢٠١٢

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتتام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة

آندريش بوري، وزير المالية، السويد

بالانيابان شيدامبارام، وزير المالية، الهند

لويس دي غويندوس، وزير الاقتصاد والمنافسة، إسبانيا

يان كيس دي ياغر، وزير المالية، هولندا

جيمس مايكل فلاهيرتي، وزير المالية، كندا

تيموثي غايثر، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

برافين غوردان، وزير المالية، جنوب إفريقيا

فيتوريو غريللي، وزارة الاقتصاد والمالية، إيطاليا

كوريكي جوجيما، وزير المالية، اليابان

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

أدريان كوسينتينو، وزير المالية، وزارة الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين

(مناوبا عن هرنان لورينزينو، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين)

غويدو مانتيجا، وزير المالية، البرازيل

بيير موسكوفيتشي، وزير الاقتصاد والمالية، فرنسا

ماهيندا سيريجار، نائب وزير المالية، وزارة المالية، إندونيسيا

(مناوبا عن دارمين ناسوشن، محافظ بنك إندونيسيا المركزي)
 جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
 لوك أويوبي، وزير الاقتصاد والعمل والتنمية القابلة للاستمرار، غابون
 فولفغانغ شوبيله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا
 أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي
 واين سوان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخزانة، أستراليا
 ستيفن فاناكير، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، بلجيكا
 إيفلين فيدمير سشلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري ووزيرة المالية الاتحادية، سويسرا
 بي غانغ، نائب محافظ البنك المركزي الصيني
 (مناوبا عن تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

المراقبون

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة
 مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي
 هايمان كاروانا، المدير العام، بنك التسويات الدولية
 هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي
 إينجيل غورييا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي
 باسكال لامي، مدير عام منظمة التجارة العالمية
 يوفين لي، رئيس فرع ماليات الديون والتنمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)
 ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات، والمستشار الخاص للمدير العام، منظمة العمل الدولية
 حجة الله غانمي فرد، مدير إدارة الدراسات البترولية، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
 أولي رين، نائب الرئيس والمفوض المسؤول عن الشؤون الاقتصادية والنقدية وشؤون اليورو، المفوضية الأوروبية.